

فقد رجمت جاز خلافاً لها وكان الخلافان لو قالان ذهبت يمينه التالفة الى الخيرة  
 فيدبرهم وان جاوزها الى القادسية فيدبرهم او حلت عليها الى الخيرة او بر اوجي  
 شمر فيدبرهم وان حملت كثر فيدبرهم ولا يسافر بعد استباح الخيرة  
 بلا اشطه ولو استباح رجل محجراً فمحل الخيرة يرد منه ولو اجر  
 العبد للغصوب نفسه فكل غاصب اجره لا يضمن خلافاً لها وما وصفت  
 اخذت وقبض العبد اجره صحيح ولو اجرت هذه بين الشريين شرها اربع  
 وشهر الخمسة صح والاول باربعة ولو استباح رجل ارق او مرض فادى او مستحجر  
 وجوده اول المدة ولو وجد وجوده قبل الاخبار بساعة لم يملكه فان كان  
 حاضر او وصيها صدق المولى والا فاستاجر وكان الاختلاف في القطع  
 ما في الرمي وجره ان لو قال رب التوب امرت ان تصبغه ام صبغت  
 اصفر فلا تصبغ امرت بما صبغت صدق رب رب التوب وكذا الاختلاف  
 في القميص والقباء فان حلف ضمن الصانع فله توب غير موعود ولا اجر  
 خذ التوب واعطاه اجر مثله لا يجر اوبه المستحي وان قال رب التوب  
 عدت بالامر وقال الصانع بل يجر فاقول رب التوب وعدت في توب المصان كان  
 حريفاً وعدت في الصانع ان كان موعوداً بالامر **باب تسعة الخيانة**  
 تقع بعيب فوت النفع كما في الدار والقطيع ما عدا الارض والرحا واخلى  
 كرهن العبد ودر الدابة فلو اتفق به معيباً او زال الحجر عيب سقط ضيانه  
 ونفخ بالثور وهو الخنزير الذي على وجب العقد لا يتجرى غير مستحق  
 به كفاً من سكن وجهه بعد ملكه تجرد ولو لم يمتد منه وسها بعد  
 التلبيح للطبخ اختلفت وكذا لو استاجر كذا التيجر فذهب ماله واجد  
 او صح

اي ديوي

شيئا فلو نمته وير لا يجد قضاءه الا عن ثمن ما اجره ولو باقره او استاجر جردا  
 الحزمة في المصروف مطلقا فاستاجر الكوى والبر للسكرم بواله مت ولو با  
 الكبار منه فليس يجوز لو مرضه بوعده بخلاف خياط الخيط بالاجر فلو  
 تركه الخياط ليعمل في الصرغ وبخلاف تسع ما اجره ولو استاجر وكان العمل  
 الخياط تركه لعل آخره فلو كان الاستاجر عقلا لمراد السفر فبعض يمت  
 احد العاقدين عقدها المنصب فان عقدها الغير ولا كراجه والوقت وهو  
 الى الوقف **مسألة** ولو اذرف حصيدا لرضيتم اجرة او  
 رة فاحترق شيئا لرضيتم لايضمن ان كان الرخ هلوت وان مضطرب  
 ضمن ولو اذرف خياط او صبغ او خائفه فخرج عليه العمل لا يضمن وكذا  
 لو استاجر جردا فيعمل عليه حمل ولا يضمن اليه ولا العمل المتعاد وان شاهد  
 لحوال ولو يجره وان استاجر جردا فاحتمل منه فله رد عوضه ولو قال الغاصب  
 داه فتمها ولا فاجر كذا في امره فعليه التمسك فان حجج الغاصب بملكه ولم  
 يجره وكان تاردا ايدها بالاجر فلا وان برهن على ملكه بعد حجج من اجرمها  
 استاجر بالكره يصدق ونصح الاجارة مضافا وكذا في الصرغ والمزاد والعاملة  
 والمضاربة والوكالة والكفالة والاصداء والوصية والقضاء والامارة  
 والطلاق والعنف والوقف لا البيع والاجارة ونصح والقصد والشركة  
 والهبة والتمكاح والرجوع والتمتع والاراء والدين **كتاب الكفاية**  
 طهر المملوك بانه لا وارثية له المملوك كانه مملوكه ولو وصف بغيره  
 بما كحل او موطا او من غيره فقبله وكذا لو اوجعت عليك الفاقه بغير  
 نجوم او ربا كذا او اخرها كذا انا اديته فانت حره ان عجزت فقت فقبل  
 او وصفت يام

في رواية اكرضني  
 دون رواية الاصل  
 ولو استاجر متباها  
 يعمل لشفه قبل القطع  
 له فاعلمس فهو محرر

اي ديوي